وبمثالة سهلة العبارة فى كيفية ضبط الوقائع الجنائية ليستعين بها العمد ومأمورو الضبطية فيما يعهد اليهم من هذا العمل العظيم الذى يتعلق بحفظ الدماء والاعراض وأكثر العمد والمأمورين جهلاء بالطرق التى تتبع فى ذلك ويصعب عليهم الاستمداد من كتب القوانين فسهل لهم هذا المؤلف ذلك فعسى ان يقبلوا عليه ويحيطوا بما فيه .

وهو مطبوع طبعاً حسناً بمطبعة الشعب ويطلب من مكتبة الشعب ومن حضرة مؤلفه

(الصور) جريدة أسبوعية سياسية أدبية مصورة بالالوان أنشأها حديثاً أحد الكتاب المشهورين بآثارهم القلمية فى المؤلفات العصرية والجرائد اليومية الفاضل خليل افندى زينية وقيمة الاشتراك فيها خمسون قرشاً أميرياً فى السنة وهى جديرة بالرواج

« الرأى العام » جريدة مشهورة فى مصر يمتاز صاحبها البارع اسكندر أفندى شلهوب بأسلوب فى كتابة الجرائد يجذب القارئ إلى المطالعة فإذا أخذ جريدته قرأها كلها بلذة وان كان ممن لا يقرأون من الجرائد الا ما يحبون موضوعه . وقد كانت احتجبت ثم أسفرت فعسى أن تظل مسفرة دائماً

باب الاخبار والتقارير

﴿ حرية الجرائد والشعور العام بالفضيلة فى مصر ﴾

أكبر النعم التى منحتها مصر فى عهد الاحتلال الأمن العام وحرية المطبوعات . ومن العجائب ان المتمتعين بهذه الحرية يشكون فى هذه الأيام منها ويطلب بعضهم ان تقيد الحكومة هذه الحرية المطلقة كمن يطلب احتكار الهواء الذى يحيا به الناس ليعطوا منه بقدر ما يراه المحتكر لازما لحياتهم . هذا ما يظهر بادئ الرأى من الذين يردون على طالبى التقييد على انه لم يطلبه أحد ونحن نذكر الحقيقة مع بيان السبب .

كثرت الجرائد الأسبوعية فى مصر وأكثر أهلها ليسوا من أهل الصحافة فلا استعداد عندهم لجعلها حاجة من حاجات البلاد ولذلك أشرعوا لهم طريقاً جديداً وهو التنديد أو التعريض بمساوى الاشخاص وقد وجدوا فى هذا الطريق لمالجا وعوارض يرضون بها قومهم فمن الناس من يفتدى عرضه منهم بقليل من المال أو القروض ومنهم من يغرمهم بنم عدو له بأجر معلوم وقد أطمعتهم معاملة هؤلاء السفهاء بالعظماء والفضلاء فلم يسلم منهم صنف من الاصناف وقد أكثروا فى هاتين السنتين من الخوض « بالمية السفية . . . » والارجاف بأعمالها

هذا كله - والرأى العام ساكت عنهم فما الذى اقام عليهم القيامة فى هذه الأيام، وافاض التبرم والشكوى على جميع الالسنة والاقلام ؟ الجواب عن هذا السؤال يعرفه كل من يقرأ الجرائد المصرية وإنما نذكره صريحاً لانه من المبشرات بدخولنا فى الحياة الاجتماعية بعد ان كانت حياتنا فردية آحادية وليكون مسجلا فى تاريخ مصر الأدبى وهو : ان جريدة (حمارة منيق) الهزلية التى تكتب غالباً باللغة العامية المصرية قد طعنت من عهد قريب بفضيلة الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية فهاج الرأى العام فى مصر للطعن بهذا الامام العظيم وذهب الأستاذ الاكبر شيخ الجامع الأزهر بنفسه إلى محكمة مصر الكبرى وطلب من رئيس النيابة فيها محاكمة صاحب جريدة الحمار بعد أن طلب مقابلة النائب العمومى فقيل له انه مسافر وتقدمت المحاضر العمومية من العلماء وطلاب الازهر ومن الاهالى فى القاهرة ومن بعض البلاد فى خارجها يطلبون محاكمته وانطلقت أقلام الكتاب والشعراء فى ذم صاحب الحمارة وأجمعت الجرائد على ذمه وانبرى بعض الكتاب لإحصاء عيوب جريدته منذ أنشئت وذكروا منها اهانة القرآن وافساد الآداب وافساد اللغة والطعن بالسلطان والامير وغير ذلك . وقد قال بعض الأدباء ان بعض هذه الذنوب أكبر عقوبة من الطعن بمفتى الديار المصرية فلماذا سكت الناس عنها إلى الآن؟

وقد ذكر صاحب الحمارة نفسه هذا المعنى فى مقدمة العدد الأول من السنة الخامسة ونصه : « قل لى بحقك ما الذى جناه صاحب الحمارة اليوم حتى قامت عليه هذه القيامة وماهى بالله تلك الخطيئة التى ارتكبها واستحق عليها اللام ، واتجهت إليه أسنة الاقلام. وانصبت عليه كل هذه السهام ؟ فلم يبق فى أرض مصر جريدة ولا مجلة ولا قصيدة الا وقد حملت عليه ، بعد أن كانت فى العادة تحمل منه لا عليه ، ولا يبقى شاعر ، ولا كاتب واعر ، الا وحرك فى ذكراه شفتيه ، كأنهم يريدون ابتلاعه بكل ما لديه » الخ

هذا هو السبب فى تألم الرأى العام من اطلاق المطبوعات ، وما من شىء فى هذا الوجود إلا وله سيئات وحسنات ، وهو دليل على ان الأمة المصرية قد دب فيها الشعور بشؤن الحياة الاجتماعية وصار الرأى العام يعرف لذى الفضل فضله ولذا طلب بعض أعضاء الجمعية العمومية الرغبة إلى الحكومة بالاتفاق مع وكلاء الدول لوضع قانون عام عادل لفوضوية المطبوعات ليأمن كل إنسان على عرضه واستحسن رأيه هذا بعض أصحاب الصحف الكبيرة وعده الآخرون وسيلة لتقييد حرية الصحافة والمطبوعات فانكروه ولا يزالون يتناقشون فيه وهم متفقون على ان حرية الطباعة والصحافة حسناتها أكثر من سيئاتها بأضعاف مضاعفة . وإذا رجعنا إلى مثلنا الأول نقول ان هذه الحرية كالهواء

الذي هو شرط للحياة فاذا مر في بعض الأيام على جيفة حمل إلينا ريحها أو هب شديداً فأثار الغبار في وجوهنا فلا شك أننا نبادر إلى ذمه والشكوى منه ولكننا لانطلب انقطاعه وإنما نطلب منع الجيف من طريقه وإزالة الغبار برش الأرض بالماء فلا خلاف إذن بين الناس في وجوب بقاء هذه الحرية

أما إزالة هذه الجيف فأمثل طرقها تصدي النيابة العمومية لمحاكمة أصحابها فيجب عليها أن تحاكم كل من ينتهك حرمات الآداب وينال من أعراض الناس وإن لم يطلب ذلك ممن يطعن فيه فان لم تقم النيابة بهذه الخدمة للأمة فيجب على الناس أن يحاكموا من يطعن فيهم إلا عترة الكريم فانها تقال شرعاً وأدباً . والامتناع عن محاكمتهم توهما أن ذلك يعلي شأنهم أو يخفض شأن من يحاكمهم خطأ كبير فإن الحدود والعقوبات لم تسن في الشرائع الإلهية وما توضع في القوانين البشرية إلا لهؤلاء المعتدين «أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون »

وأما صاحب الجمارة فقد حاكمته النيابة العمومية فحكم عليه بالسجن مدة ثلاثة أشهر وبالنفقات ولم يدخل المفتي في الدعوى مطلقاً ولا طلب حقاً مدنيا . وكان في الجرائد التي حملت على صاحب الجمارة جريدة طلبت من المفتي العفو عنه ولو كان هو الذي طلب ذلك تائباً لأجيب طلبه قطعاً فان الأستاذ سليم القلب واسع الحلم لايحب أن ينتقم لنفسه على أن ما كتبته الجمارة كان أكبر خدمة له لأنه أظهر له مكانة عالية في نفوس خواص الأمة وعوامها لايدانيه فيها أحد مع العلم القطعي لكل أحد بأنه بريء من سبب نهاق الجمارة براءة عائشة من إفك المنافقين وصاحب الجمارة نفسه يعتقد ذلك أيضاً لأن هذيانها لم يكن مبنيا إلا على الاستنباط من صورة اخترعها بعض المفسدين

أما العبرة التي نقصدها من إيراد هذه المسألة فهي إزالة شبهة علقت في أفهام أكثر الناس فكانت أضر اعتقاد تقلدوه وهي أن من يشتغل بالعلوم الحقيقية ويتخلق بالأخلاق الفاضلة والسجايا الكاملة كالصدق والمروءة وعلو الهمة وبذل المعروف والسعي في خير الناس ومنفعتهم لاينجح في عمله ولا يعرف له أحد فضله ويستدلون بأمثال يضربونها قد اشتبه عليهم حقها بباطلها وهذا المثل الحق الذي يدحضها وهو أن الشيخ محمدا عبده سلك هذه الطريقة فحل من نفوس الأمة محلا علياً ونال فيها اسما سمياً مازاحمه فيه عالم ولا أمير ، ولا شاركه فيه غني ولا وزير ، والعاقبة كما قال الله تعالى للمتقين